S/2015/113

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
13 February 2015
Arabic
Original: English

تقرير خاص للأمين العام عن التقييم الاستراتيجي لوجود الأمم المتحدة في ليبيا

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير بعد تقريري المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/2014/653) الذي أبلغت فيه مجلس الأمن بأني طلبتُ إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تُجري استعراضاً لوجود الأمم المتحدة في ليبيا، بالشراكة الوثيقة مع السلطات الليبية وبالتشاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ويشمل هذا التقرير الاستنتاجات الرئيسية لعملية الاستعراض تلك، ويتضمن كذلك توصيات تتعلق بإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في ليبيا من أجل التكيف مع الحقائق الجديدة على أرض الواقع.

٢ – وفي إطار إعداد هذا التقرير، استهلت إدارة الشؤون السياسية، بالتنسيق مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات من أجل ليبيا، تقييما استراتيجيا لوجود الأمم المتحدة في ليبيا. وركز التقييم على التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا وتلك التي من المتوقع أن تواجهها في جهود توطيد السلام. وزارت تونس في الفترة من ٧ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بعثة للتقييم الاستراتيجي تضم ممثلين من إدارة الشؤون السياسية، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة عمليات حفظ السلام، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (الذي يمثل الوكالات والصناديق والبرامج). ولدى وضع التوصيات، أولي الاعتبار لأولويات الأطراف الليبية الرئيسية، وكذلك لشواغل الشركاء الإقليميين والدوليين.



15-01966 (A)   190215   200215


ثانيا - سياق عدم الاستقرار وعوامله

٣ - شهدت ليبيا منذ مطلع تموز/يوليه ٢٠١٤ نزاعا مسلحا هو أخطر نزاع اندلع في البلد منذ قيام الثورة عام ٢٠١١. واتسم الاقتتال في طرابلس وبنغازي وفي أماكن أخرى في البلد بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. وأدى القصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة للمناطق الآهلة بالسكان من جانب جميع الأطراف إلى خسائر كبيرة في أرواح المدنيين. و لم تعد السلطات المعترف بها دوليا في طرابلس، وأنشئت هيئات تشريعية وتنفيذية موازية. وأدى الانقسام السياسي والاقتتال إلى تزايد أعداد المشردين داخليا وإلى حدوث تدهور ملموس على مستوى تقديم الخدمات الأساسية والحصول عليها. وانخفضت بشدة واردات البلد من السلع الأساسية وباتت هناك قيود شديدة على التنقل في أرجائه. وتضررت النساء من تصاعد وتيرة النزاع أكثر من غيرهن وباتت النساء البارز انخراطهن في الشأن العام يستهدفن أكثر فأكثر. وتضرر بشدة أيضا أفراد المكونات الثقافية (أي جماعات التبو والطوارق والأمازيغ)، إضافة إلى اللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين، وهي فئات سكانية ضعيفة أصلا.

٤ - ويكمن في صميم المأزق السياسي الراهن والتدهور المتسارع للوضع الأمني قصور صارخ في مجال الحقوق السياسية وحقوق الإنسان نشأ عن عقود من السياسات القديمة القائمة على الحرمان المنهجي للسكان من الحقوق وعلى تقويض مؤسسات الدولة، وهو ما أرسى فعليا ثقافة تتسم بالافتقار إلى المساءلة، وبانعدام الشفافية وإنكار الحقوق والحريات المدنية. ولذلك واجه الليبيون صعوبة في تكوين توافق وطني أو صوغ رؤية مشتركة حول كيفية التعامل مع تركة القذافي وإدارة المرحلة الانتقالية، وهو ما كانت له عواقب خطيرة على العملية السياسية الناشئة.

٥ - ومما فاقم هذا الوضع أن الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية والأمنية الناشئة في ليبيا تظل شديدة التجزؤ. وليست هناك فحسب انقسامات بين معارضي النظام السابق، بمن فيهم من شاركوا في الثورة ومن شغلوا مناصب في النظام، ولكن أيضا انقسامات إيديولوجية وإقليمية ومحلية وقبلية وعرقية. وثمة تداخل بين كثير من هذه الفئات، وليس لوجوه التمييز الشائعة الاستخدام لتحديد مختلف التيارات السياسية قيمة توضيحية تذكر بخصوص المواقف والسلوكات السياسية. ونتيجة لذلك، باتت الجهات الفاعلة الأمنية والسياسية تتخبط في معارك بقصد صيانة مصالح فصائلية وأخرى خاصة.

٦ - وقامت عملية الانتقال السياسي في ليبيا على افتراض أن إيجاد مؤسسات منتخبة شعبيا، أي إيجاد جهاز تشريعي وجهاز تنفيذي، سيكون باكورة الجهود لإرساء الدعائم

الضرورية لدولة ديمقراطية حديثة. وكان القصد من هذه المؤسسات أيضا الدفع قدما بالإصلاحات الحاسمة بما يتيح اتخاذ قرارات فعالة فيما يتعلق بالأمن القومي، وإصلاح المؤسسات الأمنية التابعة للدولة، بما في ذلك المؤسسات المسؤولة عن الحوكمة، وبناء قدرة المحاكم، والهيئة القضائية، ودائرة السجون، والادعاء، وإقامة آليات للعدالة الانتقالية. غير أنه لم تُنشأ هياكل فعالة لاتخاذ القرارات و لم توضح مسؤوليات كل فرع من فروع الحكومة بالشكل الصحيح في الإعلان الدستوري. ونتيجة لذلك، اتسمت العلاقات بين المجلس التشريعي الانتقالي والجهاز التنفيذي بشدة التنافس والخصومة، ما حال دون قيامهما بوضع وتنفيذ السياسات اللازمة لضمان نجاح العملية الانتقالية. وإضافة إلى ذلك، أدى سوء نوعية الخدمات المقدمة للسكان، ولا سيما في مجالات الأمن والصحة والتعليم، إلى تقويض ثقة الناس في الدولة.

٧ - وعلاوة على ذلك، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة في ليبيا من فرض السيطرة على استخدام القوة. وتظل قوات الأمن الليبية ضعيفة وتفتقر إلى القدر الملائم من القيادة والسيطرة، والتماسك، والروح المعنوية، في حين انتشرت الجماعات المسلحة. وأدى إقدام الدولة على إقرار الكتائب المسلحة في عام ٢٠١٢، بما يشمل إسناد مهام الاعتقال وإنفاذ القانون إليها، ودفع مرتبات عالية نسبيا لأفرادها إلى نشوء هياكل أمنية موازية لهياكل الدولة. وما زالت عناصر تحديد الأسلحة ونزع السلاح وإدماج الثوار في هياكل الدولة أو إعادة إدماجهم في الحياة المدنية تكتسي أهمية أساسية في الجهود الوطنية وفي إطار المساعدة الدولية لإصلاح قطاع الأمن.

٨ - فقد زاد الكثير من الجماعات المسلحة قدراتها وأسلحتها وأضحت أقوى من قوات الجيش الوطني ومن قوات الأمن الوطني، بينما ظل أفرادها على كشوف مرتبات الحكومة. وما زالت كميات الأسلحة والذخائر الهائلة من عهد نظام القذافي المخزونة في جميع أرجاء البلد في معظمها سليمة أو مدمرة جزئيا أو في وضع غير مستقر أو غير مأمون ومن السهل على الجماعات المسلحة والعناصر المتطرفة الحصول عليها. وتم أيضا استيراد كميات كبيرة من الأسلحة بطرق قانونية وغير قانونية، ما وفر إمدادا ثابتا بالأسلحة الثقيلة والذخيرة. وفي حين بذلت جهود لتشديد الحظر المفروض على توريد الأسلحة، فإن تدفق الأسلحة إلى البلد ما زال مستمرا. وأدى التلاشي التدريجي لثقة الناس في المؤسسات المنتخبة إلى إفساح المجال أمام الجماعات المسلحة لكي توسع نطاق نفوذها بحيث أن الكثير منها بات يعمل في مأمن من العقاب.

٩ - ولم يحرز تقدم يذكر في التعامل مع إرث الجرائم التي ارتكبها النظام السابق. ولا يزال الآلاف قيد الاعتقال دون محاكمة؛ ولم تعالج مسائل المفقودين إلا بصورة جزئية وبطريقة تمييزية؛ ولم يول اهتمام يذكر لمطالبات ضحايا النظام السابق. وهناك لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة أنشئت بموجب القانون ولكنها لم تبدأ عملها بعد. وفي حين يجري الآن محاكمة بعض مسؤولي نظام القذافي، هناك شواغل متزايدة بشأن عدالة تلك الإجراءات ولم تتخذ أي تدابير ضد من يدعى أنهم مسؤولون عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بعد الثورة. وما برح النشطاء السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والأخصائيون الإعلاميون من الجنسين يتعرضون للتهديد والقتل. كما أدت الهجمات على المحاكم وهيئة القضاء، فضلا عن عمليات القتال في الآونة الأخيرة، إلى توقف العمل في هيئات القضاء في بنغازي ودرنة وسرت وطرابلس.

١٠ - واقترن الافتقار إلى نظام قضائي فعال في خضم استمرار الصراع على السلطة بانهيار القانون والنظام. وعرفت الجرائم العادية والجرائم المرتكبة بدوافع سياسية على السواء زيادة منذ عام ٢٠١٣. وفي طرابلس وبنغازي على الخصوص، زاد كثيرا عدد عمليات الاختطاف، وسرقة السيارات، والهجوم والسطو باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع، ما أضر بسلامة السكان وأمنهم. وشهدت بنغازي موجة اغتيالات استهدفت مسؤولين في النظام السابق وأعضاء في الهيئة القضائية، إضافة إلى أفراد في القوات المسلحة وقوات الأمن ونشطاء.

١١ - بينما شهدت مدن سبها والكفرة وأوباري في جنوب البلد اشتباكات قبلية وعرقية واسعة النطاق، ولقي كثيرون مصرعهم وعجزت الدولة عن احتواء العنف أو ملاحقة المسؤولين دون الاعتماد على الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، أتاحت سهولة اختراق الحدود استمرار التهريب ووفرت ممرا سهلا لدخول العناصر الإجرامية إلى البلد وخروجهم منها. وتتيح المناطق الشاسعة غير المأهولة في أجزاء البلد الجنوبية الأفقر والأقل نموا نسبيا للجماعات الإجرامية والمتطرفة مواصلة أنشطتها خارج نطاق سيطرة الدولة.

١٢ - ولا يزال اقتصاد ليبيا يعتمد بشدة على عائدات النفط ولم يحرز تقدم كبير نحو تنويعه. وتمثل عائدات النفط ٩٠ في المائة من الميزانية السنوية، ما جعل السيطرة على حقول النفط وأنابيب البترول وموانئ النفط هدفا للقتال في حد ذاته، وجعل فرض الحصار عليها أحد أدوات النفوذ السياسي. وإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود عملية شفافة لجمع الإيرادات وتوزيعها لا يتيح فرصا كبيرة للكسب غير المشروع والفساد فحسب، بل يزيد أيضا حدة النزاعات دون الإقليمية والمحلية.

١٣ - وتعرضت عملية وضع دستور جديد لتأخيرات كبيرة، ما أدى لا إلى عرقلة الأداء الفعال للإطار المؤسسي الناشئ فحسب وإنما أيضا إلى إطالة وربما زيادة حدة الصراع على السلطة بين الجهات السياسية الفاعلة. وفي حين أن الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور حرصت على ألا تنجر إلى الصراع السياسي الدائر فإن الوضع قد لا يبقى كذلك عندما تباشر الهيئة النظر في المسائل الخلافية من قبيل دور الإسلام في الدولة الجديدة، وتوزيع الموارد، والنظام الاتحادي، وحقوق المكونات الثقافية.

١٤ - وفي حين أن انعدام وجود للأمم المتحدة داخل ليبيا ومحدودية فرص الوصول نظرا لانعدام الأمن يحدان من توافر المعلومات المتحقق منها، فإن التقديرات تشير إلى أن ٠٠٠ ٣٦٠ شخص نزحوا داخل البلد نتيجة أعمال القتال في الآونة الأخيرة. ويعيش معظمهم مع أقرباء أو مجتمعات مضيفة أو في مبان عامة لكن الافتقار إلى المال والارتفاع الحاد لأسعار المواد الغذائية والمواد غير الغذائية قد ينقص من قدرتهم على إعالة أنفسهم. وتؤثر كثرة حالات نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي في معايش الناس. ونظرا لاستمرار الاقتتال، وعدم إمكانية وصول الحكومة إلى الموارد، ووجود المخازن في مناطق النزاع، تقطعت سلسلة الإمداد بالأغذية واللوازم الطبية. وعلاوة على ذلك، توقف العديد من المستشفيات عن العمل في ظل مغادرة الأطباء والممرضين الأجانب. وهناك قدرة ضئيلة جدا للتعامل مع العدد المتزايد من الحالات المتعلقة بصدمات في ليبيا وانهارت الخدمات الطبية الطارئة في بعض المناطق. وبعد إنهاء الأنشطة الإنسانية على نطاق واسع في عام ٢٠١٢، يتوقع معظم المانحين الرئيسيين والشركاء الليبيين ووكالات الأمم المتحدة الآن أن الاحتياجات الإنسانية ستزداد خلال عام ٢٠١٥، حتى في ظل أحسن سيناريو لحوار سياسي ناجح. وفي الوقت ذاته، هناك شعور قوي بالإهمال وعدم الاكتراث في شرق البلد وجنوبه، لا سيما بالنظر إلى المساعدة المقدمة.

ثالثا - المجالات ذات الأولوية بالنسبة لليبيا

١٥ - استنادا إلى تحليل النزاع، والسيناريوهات الممكنة للشهور الاثني عشر إلى الثماني عشر المقبلة، إضافة إلى الأولويات التي عبرت عنها الجهات الفاعلة الوطنية، حددت أربع أولويات لليبيا للسنتين القادمتين من أجل استئناف عملية التحول الديمقراطي ووضع الأساس لاستقرار طويل الأمد.

١ - إنهاء النزاع

١٦ - ستكون هناك حاجة إلى إبرام اتفاق أولي بشأن معالجة الأزمة الراهنة. ويقتضي ذلك من الأطراف الرئيسية التوصل إلى اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار، والأمن، والترتيبات السياسية المؤقتة. وإضافة إلى الحد من أثر القتال على السكان، سيمهد إنهاء النزاع السبيل لإعادة استتباب الأمن واستئناف العملية الانتقالية. كما أن ذلك سيقلص العقبات التي تعيق تقديم الخدمات الأساسية وتقيد حرية تنقل السكان. وفي هذا السياق، يتعين أن يكون وقف تجاوزات حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني أولوية.

٢ - إتمام العملية الانتقالية

١٧ - يقتضي المضي قدما في العملية إبرام اتفاق بشأن إطار سياسي يضع دعائم دولة ليبية مستقرة تقوم على وجود مؤسسات شرعية وشاملة للجميع واحترام سيادة القانون، بما في ذلك ترتيبات للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية. وينبغي إسناد ذلك باعتماد دستور وخريطة طريق واضحة لمعالجة المسائل المتعلقة بانتشار الأسلحة والجماعات المسلحة العاملة خارج نطاق سلطة الدولة، إضافة إلى تنفيذ عملية فعالة للعدالة الانتقالية.

٣ - مواصلة تقديم الخدمات الأساسية أو إعادة تقديمها في حال انقطاعها

١٨ - في الوقت الذي تواجه فيه ليبيا ضغوطا شديدة، من المهم مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للسكان أو إعادة تقديمها في حال انقطاعها في جميع أنحاء البلد، وهي أهمية نابعة من عدة اعتبارات منها كفالة نجاح العملية السياسية.

٤ - المضي نحو إقامة دولة مستقرة وديمقراطية

١٩ - سيكون تحقيق استقرار طويل الأمد في ليبيا مرهونا بإحراز تقدم ملحوظ نحو إنشاء مؤسساتٍ شرعية وشاملة وفعالة تقوم على مبادئ سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ويندرج في هذا الإطار إرساء دعائم الشفافية والمساءلة في نظام المالية العامة والميزانية. ويُعدّ استقلال الإعلام وفعالية المجتمع المدني من المتطلبات الأساسية لتحقيق هذه الأهداف.

٢٠ - وستعود ليبيا إلى حالة طبيعية نسبيا بتحقيق الأولويات الثلاث الأولى، بحيث تتواصل عملية التحول الديمقراطي ويعيش الناس دون خوف من الاختطاف أو الاغتيال أو الوقوع في براثن القتال، ويتمتعون بدرجة ما بالخدمات الأساسية. وستقتضي الأولوية الرابعة انخراط

المجتمع الدولي بسرعة وبقوة وبلا انقطاع لدعم الشعب الليبي في تحقيق آماله في العيش في دولة تمارس مهامها في ظل مؤسسات تمثيلية.

٢١ - ولكفالة نجاح العملية الانتقالية يتعين إجراء عمليات تشاورية شفافة وشاملة لجميع الأطراف، بما يتماشى مع التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي. وفي جميع أطوارها، يلزم إيلاء اهتمام خاص للحقوق والاحتياجات الخاصة للنساء والفئات الضعيفة مثل المشردين داخليا والمكونات الثقافية وذوي الإعاقة والأطفال واللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، بسبل منها سن تشريعات وآليات لضمان وفاء ليبيا بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

رابعا - أولويات الأمم المتحدة الاستراتيجية في ليبيا

٢٢ - كان إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عام ٢٠١١ دلالة على استثمار استراتيجي للأمم المتحدة في ليبيا لتحويلها إلى دولة ديمقراطية مستقرة تتوفر لها مقومات الاستمرار. ورغم العثرات التي اعترضت الطريق نحو هذا الهدف في الآونة الأخيرة، فلا تزال الأمم المتحدة تحظى بتأييد قوي من الأطراف الليبية صاحبة المصلحة والمجتمع الدولي لقيادة وتنسيق الجهود الدولية لدعم ليبيا. بيد أن الظروف التي نشأت هذه البعثة في ظلها تبدلت. فقد حال استئناف القتال والانقسام السياسي دون تنفيذ الأمم المتحدة بعض المهام الحاسمة الموكلة إليها لبناء قدرات المؤسسات الوطنية.

٢٣ - وفي حين يعرض التحليل الوارد أعلاه شتى التحديات التي تواجه ليبيا، فإن الوضع الراهن يقتضي من الأمم المتحدة أن تُركّز جهودها. وفي ضوء ما حدد أعلاه من أولويات لليبيا، وفي ضوء تحليل لقدرات الأمم المتحدة وميزاتها النسبية، يوصى بالأولويات المبينة أدناه لعمل الأمم المتحدة في ليبيا.

١ - دعم العملية السياسية

٢٤ - الأولوية العاجلة للأمم المتحدة هي أن تعمل على دعم الليبيين للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن سبيل المضي قدما بالعملية الانتقالية، ومن ثم إنهاء ظاهرة المؤسسات الموازية لمؤسسات الدولة، ودعمهم للتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الأساسية في البلدات والمدن الرئيسية، بما فيها ترتيبات لوقف إطلاق النار.

٢٥ - غير أن إبرام هذه الاتفاقات لن ينهي الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدورها في التيسير والوساطة. وسوف يمهد إبرام اتفاق على إنهاء الاقتتال والأزمة السياسية والانقسام

المؤسسي السبيل للقيام بالخطوة التالية، وهي صياغة إطار سياسي عريض ورؤية وطنية. وسيتم ذلك في سياق عملية حوار رسمية طويلة الأجل متعددة الجوانب تيسرها الأمم المتحدة وتشارك فيها الأحزاب السياسية وجهات المجتمع المدني وقوات العشائر والبلديات والجماعات المسلحة، بهدف التوصل إلى توافق واسع النطاق في الآراء يقوي التأييد لإبرام اتفاق سياسي ويمهد الطريق أكثر نحو المصالحة الوطنية. ولذلك، يُنتظر ألا يتقلص دور الأمم المتحدة في تيسير الحوار على مختلف المستويات عند استئناف العملية السياسية. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل مساعيها الحميدة من أجل ضمان تنفيذ الاتفاقات وإكساب العملية الانتقالية أكبر قدر ممكن من السلاسة للحيلولة دون استئناف النزاع.

٢٦ - ومن أجل توفير الوساطة والمساعي الحميدة، يلزم أن تحافظ الأمم المتحدة على خبرات في مجالات شتى، منها الشؤون السياسية، وعمليات الوساطة، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والشؤون الجنسانية، وإدارة الأسلحة والذخيرة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وسيادة القانون، ودعم المؤسسات الحكومية الرئيسية والحكم الرشيد. ولا بد أن تكون الأمم المتحدة في وضع يؤهلها لتقديم المشورة الاستراتيجية، لغايات شتى منها دعم المفاوضات وتنفيذ ورصد أي وقف لإطلاق النار، والمساعدة في تنفيذ ترتيبات أمنية مؤقتة واقعية وعملية. ومن الضرورة الإبقاء على قنوات التواصل مع قوات الأمن والجماعات المسلحة الليبية للتقليل من تأثير القتال على السكان المدنيين وتشجيع تصرف جميع الأطراف المسلحة وفقا للمعايير الدولية، بما في ذلك نقل مهام الاعتقال وإنفاذ القانون إلى السلطات المركزية. وهذا التواصل مع الهياكل الأمنية الرسمية وغير الرسمية سيشكل أيضا جزءا هاما من الحوار السياسي الأوسع نطاقا، إذ إن التحاور مع الجماعات المسلحة سيسهم بشكل جوهري في التوصل إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار والتفاوض بشأن الترتيبات الأمنية المؤقتة، بالاستفادة من الثقة التي تكون قد بُنيت على مدى فترة من الزمن.

٢ - الحماية

٢٧ - بصرف النظر عن تطور الحالة السياسية، ستواصل الأمم المتحدة إيلاء أولوية عالية لرصد حقوق الإنسان وإعداد التقارير بشأنها والدعوة إلى احترامها، بالنظر إلى حجم الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبالنظر إلى الحاجة إلى إعداد تقارير محايدة ودقيقة عن الانتهاكات في ظل تصاعد وتيرة المطالبات ذات الدوافع السياسية والمطالبات المضادة لها، وبالنظر إلى الأصوات التي تطالب بالعدالة والمساءلة من داخل المجتمع الليبي.

٢٨ - ونظرا لوجود مخابئ كبيرة للأسلحة والذخائر، فضلا عن مخلفات الحرب المتفجرة، التي لها تأثير شديد على أمن السكان وحرية تنقلهم، فإن الأمم المتحدة يتعين عليها أيضا أن تواصل الاضطلاع بمهمتها المتمثلة في تأمين الأسلحة والتصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة الصنع وإزالة مخلفات الحرب المتفجرة، في إطار من التنسيق الوثيق مع المركز الليبي للإجراءات المتعلقة بالألغام والمؤسسات الأمنية بعد إنشائها، ومع تقديم الدعم لهذا المركز ولهذه المؤسسات.

٣ - دعم المؤسسات الرئيسية

٢٩ - إن التنافس بين المؤسسات يجعل تحديد المحاورين الليبيين مع الأمم المتحدة موضوع خلاف. وتعاني المؤسسات بسبب انقسامها من الضعف وتواضع قدرتها الاستيعابية. ومع ذلك، لا بد من دعم المؤسسات القليلة المتبقية العاملة والملتزمة بالحياد، لأن نجاحها سيؤثر بشدة في مستقبل البلد، وكذلك فشلها. ولهذه الأسباب، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل دعم الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والمجلس الوطني للحريات المدنية وحقوق الإنسان. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تكون جاهزة لدعم حكومة الوحدة الوطنية حال إنشائها.

٣٠ - ونظرا لضرورة الحفاظ على ثروات ليبيا وأصولها المالية من أجل حماية تطلعات الشعب الليبي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع الشركاء الدوليين لضمان دعم المصرف المركزي. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية دعم ليبيا في ضمان الشفافية والفعالية والشمول في استخدام مواردها وتوزيعها أثناء المرحلة الانتقالية من خلال المصرف المركزي وآليات المالية العامة، بحيث ينتفع الشعب ككل بهذه الموارد.

٤ - دعم توفير الخدمات الأساسية

٣١ - ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم إعادة توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم على وجه الاستعجال وأن تساعد في ضمان حصول الفئات الضعيفة على الغذاء، والكهرباء، والمياه وخدمات الصرف الصحي، إضافة إلى الخدمات القضائية. وتقتضي الضرورة أيضا دعم الجهود الرامية إلى إعادة إرساء القانون والنظام. ويفترض ذلك العمل مع المؤسسات الوطنية، ولكن أيضا العمل، وبالأحرى ربما على الصعيد المحلي، مع البلديات وغيرها من الجماعات المحلية.

٣٢ - وتحقيقا لذلك، يلزم أن تتحسب الأمم المتحدة لاحتمال تزايد الاحتياجات الإنسانية بسرعة ولشدة تدهور الخدمات الأساسية المقدمة في مختلف أنحاء البلد. وسوف تزداد

حدة هذه المخاطر بوجه خاص عندما تتفاقم الأزمة السياسية، أو يطول أمد عملية التفاوض الدائرة في البلد ويلحق النزاع المزيد من الدمار بالبنى التحتية المدنية الحيوية.

٥ - التنسيق

٣٣ - بفضل ما تحظى به الأمم المتحدة من تأييد عريض من المحاورين الليبيين ومن الشركاء الدوليين والمحليين، فهي لا تزال في وضع فريد يؤهلها لتنسيق العمل الدولي فيما يتعلق بليبيا. ويشمل ذلك التنسيق على الصعيد السياسي، بما في ذلك عن طريق مختلف المبعوثين الخاصين الدوليين إلى ليبيا وغيرهم من المعنيين بالشؤون الليبية، إلى جانب التنسيق على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي. بيد أن فعالية الأمم المتحدة في ممارسة دورها التنسيقي لن تعتمد فقط على المنظمة نفسها، وإنما أيضا على مدى استعداد شركائها للدخول في ترتيبات تنسيقية وللمساهمة بالموارد.

٣٤ - وسيكون التنسيق أيضا ضروريا لاستمرار تقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي أن يظل تقديم هذه المساعدة أولوية من أولويات منظومة الأمم المتحدة في ليبيا. ويجب التوسع في تقديم المساعدة المراعية للمبادئ والقائمة على الاحتياجات لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. كما يتعين على الأمم المتحدة وشركاء ليبيا أن يتأهبوا للتدخل بسرعة عقب انتهاء أعمال القتال من أجل المساعدة في إعادة بسط سلطة الدولة، وتنفيذ بعض تدابير البناء المؤسسي ذات الأولوية لبناء المؤسسات الرئيسية، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية. ولا غنى عن هذا التدخل العاجل لتهيئة البيئة المواتية لإنجاح جهود بناء المؤسسات وتحقيق الاستقرار على المدى الأطول.

خامسا - المخاطر

٣٥ - عند التخطيط لانخراط الأمم المتحدة المقبل في ليبيا، لا بد من التحوط لعدد من المخاطر التي يمكنها أن تقوض جهود المنظمة وتحد من تأثيرها. وتشمل هذه المخاطر ما يلي:

(أ) عجز عن تحقيق الخطوة الأولى الحاسمة المتمثلة في إنهاء النزاع ووقوع ليبيا في براثن حرب أهلية كاملة؛

(ب) رفض طرف أو أكثر للحوار وتوجيه دعوة لتدخل عسكري أجنبي، قد تلقى تأييدا من بعض الجهات الفاعلة الخارجية؛

(ج) توقف قدرة الأمم المتحدة على العمل على تهيئة الظروف الأمنية الأساسية التي يتبدى أن السلطات الليبية إما أنها لا ترغب في تهيئتها أو أنها عاجزة عن ذلك؛

(د) تدهور الظروف الأمنية بدرجة تحول دون نشر المنظمة أفرادها داخل ليبيا، مما يحد من قدرتها على التعامل مع المسائل اليومية ومن قدرتها على تخفيف حدة التوتر في الوقت المناسب؛

(هـ) النظر إلى الأمم المتحدة على أنها منظمة تفقد حيادها، ومن ثمّ تصبح طرفا في دينامية النزاع؛

(و) إقدام جهات فاعلة دولية على دعم أطراف النزاع بصورة تشجعها أو تمكنها من مواصلة القتال سعيا لإحراز نصر عسكري، مما يقوض عمل الأمم المتحدة؛

(ز) عدم جاهزية الأمم المتحدة لزيادة انخراطها عندما تقتضي الضرورة ذلك.

سادسا - التوصيات المتعلقة بتشكيل وجود الأمم المتحدة في ليبيا

٣٦ - من أجل تعظيم فرص النجاح، سيكون من الضروري لوجود الأمم المتحدة في ليبيا في المستقبل أن يركّز على قائمة واضحة ومحددة بالمهام توضع على أساس الأولويات المحددة أعلاه. ومن شأن مواءمة ولاية بعثة الأمم المتحدة وأعمال فريقها القطري ذات الصلة مع الأولويات المحددة أن تكفل زيادة قدرة المنظمة على تركيز جهودها على بضع مهام حاسمة، مع تعليق باقي الأنشطة إلى أن تصبح الظروف ملائمة أكثر. ومن المهم أيضا للأمم المتحدة أن تضع أكفأ هيكل لوجودها في ليبيا وأن تزوّد هذا الوجود بما يكفيه من الموارد.

٣٧ - وسيترتب على تغيير مناط التركيز تقليص حجم البعثة بدرجة كبيرة. وبالنظر إلى البيئة الجديدة التي ستعمل فيها البعثة وفي ضوء تقييم واقعي لما سيكون بوسعها أن تحققه في هذا السياق، ينبغي للبعثة تخفيض حجمها بدرجة كبيرة، في الوقت الذي تعيد فيه توجيه قدراتها في اتجاه التركيز على المهام المبينة أعلاه.

٣٨ - وأشار معظم المحاورين الليبيين إلى ضرورة عودة الأمم المتحدة إلى ليبيا في أقرب وقت ممكن. غير أن العودة الكاملة قبل أن تتغير الظروف تتنافى مع الواقعية، بالنظر إلى الموارد اللوجستية والأمنية التي يتعين توفيرها لتأمين الأماكن التي يباشر أفراد المنظمة عملهم من داخلها ولتأمين تحركاتهم. وإضافة إلى ذلك، فلن تثمر عودة كاملة للأمم المتحدة في الظروف الحالية إلا عن فوائد محدودة، وفي ظل الظروف غير المواتية، ستنخفض قيمة وجودها على أرض الواقع. وبناء على ذلك، لا يوصى بعودة كاملة للأمم المتحدة إلى ليبيا في هذه المرحلة. وسيخضع وجود موظفي الأمم المتحدة في ليبيا وتحركاتهم للاستعراض بانتظام من خلال آلية التنسيق الأمني القائمة.

٣٩ - ومع ذلك، ينبغي للمنظمة أن يكون بوسعها العمل في ليبيا لإنجاز مهام حاسمة دعما لأولوياتها الاستراتيجية، بوسائل منها احتفاظ موظفيها بصلات مع نظرائهم المحليين واستمرارهم في التواصل النشط معهم لكي يكونوا مستعدين للعودة الكاملة عندما تسمح الظروف بذلك. والخيار الأفضل هو أن تحتفظ الأمم المتحدة في ليبيا بوجود محدود ولكنه مستمر، وهو ما يتحقق بنشر عدد يتراوح بين ١٥ و ٢٠ موظفا فنيا من شتى كيانات منظومة الأمم المتحدة في ليبيا بنظام التناوب، وفقا للاحتياجات والأولويات الاستراتيجية والتشغيلية، على أن يتم توفير الدعم اللوجستي والأمني المناسب لهم. وسوف تعتبر طرابلس القاعدة المتقدمة لعمليات الأمم المتحدة، مع وجود مقر مؤقت في تونس إلى أن يتراءى، بناء على التقييمات، أنه يمكن العودة بأمان إلى ليبيا بوجود أكبر وأن ذلك سيكون مثمرا. وسيواصل مركز الخدمات العالمي في برينديزي توفير خدمات دعم البعثة.

٤٠ - وسيتطلب تطبيق هذا النهج من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تتخلى عن المرافق القائمة في طرابلس باعتبارها مرافق لا يمكن توفير الأمن فيها. وهذا بدوره سيؤثر في قدرة البعثة على التعجيل بإنشاء مرافق دائمة أكبر حجماً تمتثل لمعايير العمل الأمنية الدنيا لاستيعاب عودة كاملة متى اتخذ القرار بذلك.

٤١ - وللحفاظ على استمرار عمل البعثة وكفاءتها في إطار وجود محدود لها في البلد، ينبغي أن يكفل دعم البعثة تنقل ممثلي الخاص وموظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي أن يكون الهدف هو إقامة وجود للأمم المتحدة يتسم بسرعة الاستجابة والمرونة، قادر على التوجه بسرعة حيثما دعت الحاجة إليه وعلى التكيف مع تطور المهام. ولا يقتضي ذلك السفر إلى ليبيا ومغادرتها كلما دعت الحاجة فحسب، بل أيضا السفر داخل ليبيا لمعالجة الأولويات في شرق البلد وغربه وجنوبه. ويتطلب ذلك دعماً جوياً مخصصاً لجهود الوساطة وجسراً جوياً قويا يربط بين تونس العاصمة وطرابلس لتلبية أغراض تشغيلية وأمنية ريثما تستأنف البدائل التجارية أو العودة الكاملة للأمم المتحدة في ليبيا. وسيستكمل هذا الدعم بالسفر برا من تونس ومصر، وكذلك من طرابلس.

٤٢ - ومن الضروري، حتى في إطار وجود محدود في ليبيا، أن يعاد تقييم أنواع الحماية التي توفر للبعثة وللفريق القطري بحيث يتمكن الموظفون من التنقل والاتصال بالشركاء والمستفيدين الرئيسيين. ومن ثم، فإن عمليات الأمم المتحدة المقبلة في ليبيا تقتضي أن يعزز الوجود الأمني إلى حد كبير (ليس بالقيم الحقيقية ولكن بما يتناسب مع أعداد الأفراد الذين سيتم نشرهم داخل ليبيا في وقت بعينه) مع تجهيزه بالقدرة على التعامل مع التهديدات المباشرة والمحددة، بما في ذلك التي يكون مصدرها جماعات متطرفة. ويجب تحديد أولويات

نشر الموظفين في ليبيا وتخصيص الموارد اللازمة لتمكين عمليات الأمم المتحدة على أساس مدى أهمية البرامج وفي مراعاة للأولويات الملحة لمنظومة الأمم المتحدة ككل. وفي الوقت نفسه، يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل باستمرار على إعادة تقييم المخاطر المتصلة بوجودها في ليبيا لتحديد ما إذا كان من الضروري أن يعاد النظر في الترتيبات القائمة.

٤٣ - ومع أن الوضع السياسي والأمني الراهن يحد من نطاق انخراط الأمم المتحدة في ليبيا، من الضروري الحفاظ على التقدم الذي أحرزته المنظمة حتى الآن وأن تبقى المنظمة مستعدة لاستئناف الانخراط في غضون مهلة قصيرة. ويقتضي ذلك مواصلة الإلمام بالوضع وإبقاء الاتصالات في الميدان، وكذلك إدراك احتياجات السكان. وستحتاج البعثة إلى قدرة على الرصد والتقييم والتخطيط لانخراط أكبر للأمم المتحدة دعما لبناء القدرات الوطنية متى سمحت الحالة الأمنية والسياسية بذلك.

٤٤ - ويندرج في إطار البقاء على أهبة الاستعداد امتلاك القدرة على زيادة التواجد بسرعة لدعم الليبيين في تنفيذ الاتفاقات وتدابير بناء الثقة أو في استيفاء احتياجات منحت لها الأولوية. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، تقديم المساعدة في رصد اتفاقات وقف إطلاق النار أو الإشراف على تنفيذها أو تقديم المساعدة للمؤسسات والمرافق الرئيسية أو تقديم المساعدة في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأماكن التي توفرت فيها ضمانات موثوقة للوصول الآمن. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من المهم وضع آليات مزودة بالمرونة اللازمة لزيادة الموظفين والعمليات في غضون مهلة قصيرة. وينبغي إنشاء خلية للتخطيط المتكامل تُكلف بالحفاظ على حالة الوعي والتأهب لعمليات تكثيف محتملة، وتزود بالقدرة على حشد الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومن الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك عبر تعهد قوائم محدثة في المجالات المتخصصة.

٤٥ - غير أنه ينبغي ألا يستتبع كل من الجاهزية والقدرة على زيادة التواجد استئناف الأنشطة السابقة والعودة إلى العمل كالمعتاد. وهناك حاجة إلى ”الضغط على زر إعادة الضبط“ بالنسبة لكل من البعثة والفريق القطري، وإلى إعادة تحديد الأنشطة من أجل زيادة فعالية الأمم المتحدة وسرعة استجابتها للحقائق الجديدة على أرض الواقع في ليبيا. وسيكون الانتقال من بناء القدرات في الأجل الطويل إلى توفير استجابة عاجلة أمراً حاسماً من جميع النواحي. كما أنه سيكون من الضروري لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تعمل في ظل استراتيجية مشتركة لإنجاز الأولويات المذكورة أعلاه بصورة جماعية. وسيتطلب هذا الأمر فهماً مشتركاً وتحليلاً للوضع وتحسيناً لعملية تبادل المعلومات، وذلك على الأقل

لضمان الإلمام بالوضع اللازم للعمل في بيئة متقلبة. ولهذا الغرض، ينبغي إنشاء خلية تحليل مشتركة للبعثة.

٤٦ - وفي ظل الأولويات المنقحة، هناك حاجة إلى إعادة النظر في توزيع العمل بين البعثة والفريق القطري على أساس ميزاهما النسبية وولاياهما. وينبغي أن تعمل البعثة على الصعيد الاستراتيجي، بالتشاور والتنسيق الوثيق مع الفريق القطري، وبتركيز على الأولويات ذات الأهمية الحاسمة المذكورة أعلاه. ويستوجب ذلك الاحتفاظ بخبرة واسعة لدعم ممثلي الخاص فيما يبذله من جهود للوساطة. وسيكون من المهم أيضا ضمان أن يضم فريقه للوساطة مخططين لإسداء المشورة بشأن الجوانب التقنية لتنفيذ أية اتفاقات تتيح المجال لأن يقترن التقدم التدريجي في عملية الحوار السياسي بتخطيط تدريجي للتنفيذ. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تنفذ المهام البرنامجية والتنفيذية أساساً بواسطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (عندما تسمح الظروف بذلك)، من خلال العمل في إطار شراكة مع البعثة، وكذلك عن طريق الشركاء الدوليين والوطنيين المؤهلين. وفي مجال سيادة القانون، سيُلجأ إلى ترتيبات مركز التنسيق العالمي. وأياً كان التوزيع المحدد للمهام الذي سيُتفق عليه، سيكون إنشاء آليات تنسيق قوية داخل الأمم المتحدة على جميع المستويات أمراً حاسم الأهمية.

٤٧ - ويعد مواصلة ترتيبات التكامل القائمة (نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)) أمرا مفيدا في هذه المرحلة بالنظر إلى الأصول الأمنية المشتركة؛ والتحليل المشترك والإلمام بالسياق؛ والتعاضد في دعم الوصول والمشاركة. ومع ذلك، فإن الاستعراض المنتظم للحقائق المتغيرة على أرض الواقع وأثرها على تصور البعثة، والأمم المتحدة ككل، سيكون ضرورياً، مع مراعاة الحاجة إلى تمييز واضح بين العملية السياسية والاستجابات الإنسانية/الإنمائية وهيكل الدعم اللازم الناشئ عن ذلك. وفي هذا الصدد، قد تكون هناك حاجة إلى قدرة تكميلية لدعم التنفيذ الفعال لمهام المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية.

٤٨ - وإذا ظلت حالة المؤسسات المتنافسة قائمة، ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون مع النظراء من جميع الأطراف، حسب الاقتضاء، وفاء بأغراض العمليات. ولا ينطبق هذا الأمر على جهود الوساطة والتيسير فحسب، وإنما أيضا على العمل الإنساني والإنمائي. ولا يعني ذلك أي اعتراف رسمي من جانب الأمم المتحدة.

سابعاً – الملاحظات

٤٩ – بعد انقضاء أربع سنوات على الثورة، أصبحت العملية الانتقالية الليبية في خطر. فما زالت تطلعات الثورة غير محققة إلى حد كبير. ولم تكتمل خريطة الطريق لعملية التحول الديمقراطي، ولا توجد رؤية متسقة لمستقبل البلد، بما في ذلك توظيف أصوله المالية الكبيرة. وقد عمّق الصراع الخطير على السلطة داخل ليبيا الانقسامات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية. وسيطرة الميليشيات المدججة بالسلاح على جزء كبير من البلد، والاستخدام العشوائي للأسلحة الثقيلة في المناطق المدنية، وتقييد الحريات والحقوق الأساسية، وعدم احترام المؤسسات والخدمات التي بُنيت حتى الآن، هي عوامل جعلت الليبيين يشعرون بإحباط شديد، ويتوقون إلى الأمن والاستقرار، وتتضاءل ثقتهم في العملية السياسية.

٥٠ – وقد تغير الوضع في ليبيا تغيراً جذرياً منذ أن أُنشئت البعثة في عام ٢٠١١، وتدهور هذا الوضع كثيراً خلال الأشهر الستة الماضية. ويوصي، استنادا إلى نتائج التقييم الاستراتيجي، بأن تتكيف الأمم المتحدة مع هذا الواقع الجديد بإنشاء وجود مرن وسريع الاستجابة يركز على قائمة واضحة ومحددة بالمهام. ولا تعني التوصية بخفض حجم البعثة أن الأمم المتحدة تنسحب من ليبيا. بل على النقيض من ذلك، أعتقد أننا سنتمكن، بإعادة تركيز أولوياتنا، من تعظيم تأثيرنا في إنجاز أكثر الأولويات إلحاحا، في حين يمهد التقدم في تلك المجالات بدوره الطريق أمام مزيد من المشاركة في المستقبل. ولهذا أوصي بأن ينظر أعضاء مجلس الأمن في منح البعثة ولاية تركز على: دعم العملية السياسية؛ والحماية؛ ودعم المؤسسات الرئيسية؛ ودعم توفير الخدمات الأساسية؛ والتنسيق. وفي إطار دعم هذه الأولويات، ينبغي أن يقسم العمل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على أساس ميزاتهما النسبية.

٥١ – وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم أن تظل الأمم المتحدة على استعداد لزيادة مشاركتها في مجالات أخرى متى سمحت الظروف بذلك ولتلبية احتياجات يعرب عنها الليبيون. وستكون هذه القدرة على الاستجابة بسرعة للتطورات على أرض الواقع تحدياً للمنظمة، ولكني ملتزم بإيجاد السبل الكفيلة بزيادة مرونة الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة. ومن أجل البقاء في حالة تأهب، أوصي بتخصيص قدرة داخل البعثة للعمل على ضمان تمكننا من الإسراع بتلبية المطالب التي ترد من الأطراف الليبية.

٥٢ – ومع أنني أوصي بوجود محدود في ليبيا، فإن من المهم ضمان زيادة تنقل أفراد المنظمة وتمكنهم من السفر إلى البلد ومغادرته وكذلك في ليبيا لتلبية الاحتياجات حيث توجد. وسيتطلب ذلك دعماً جوياً مخصصاً لجهود الوساطة وجسراً جوياً قوياً بين تونس العاصمة

وطـرابلس. وبالإضـافة إلى ذلـك، فـإن الأمـم المتحـدة لـن تكـون قـادرة علـى التـأثير على أرض الواقع إلا إذا تمكنا من العمل في ظل تغطية أمنية كافية. وفي هذا الصدد، أدعو جميع الأطراف الليبية إلى تمكين الأمم المتحدة من العمل بضمان أن يتمكن أفرادها من التنقل بحرية وأمان.

٥٣ - وتفترض هذه التوصيات أن الحالة إما ستتحسن أو ستبقى على ما هي عليه. إنما في حال فشلت جهود الوساطة وازداد الوضع تدهوراً، فإن مجلس الأمن لديه خيارات، في إطار القرارات الحالية، لاتخاذ إجراءات أخرى يمكن أن تعتبر مناسبة.

٥٤ - ولن يُكتب النجاح لبناء الدولة الليبية ما لم تتول السلطات الليبية زمام الأمور بالكامل. وفي هذا الصدد، أشجعها على الاستفادة الكاملة من أعمال الأمم المتحدة والشركاء، وذلك بأن تحدد مراكز تنسيق وقدرات واضحة وموثوقة في كل مؤسسة، تقبل بها جميع قطاعات الحكومة، لتكون بمثابة نقطة لدخول المساعدة الدولية. وتتطلب جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية محاورين ليبيين ملتزمين وثابتين.

٥٥ - ومن الضروري التصدي للتحديات التي تواجهها ليبيا بروح استعجالية هائلة من جانب الليبيين في المقام الأول ولكن أيضا من جانب الأمم المتحدة وشركاء ليبيا الإقليميين والدوليين. ولن يؤثر استقرار البلد وأمنه على ليبيا فحسب، وإنما أيضا على البلدان والمناطق المجاورة وكذلك على السلام والأمن الدوليين. ولهذا ينبغي أن تبقى مساعدة الليبيين في إعادة العملية الديمقراطية إلى المسار الصحيح أولوية للمجتمع الدولي. وستكون الأمم المتحدة مستعدة للاضطلاع بدورها، إنما يتعين على الدول الأعضاء أيضا أن تعيد النظر في التزاماتها تجاه ليبيا. وتقع على عاتق جميع أولئك الذين ساعدوا الليبيين في التغلب على نظام القذافي مسؤولية مستمرة للمساعدة في إنجاز عملية الانتقال، وكذلك الاستعداد ''لليوم التالي'' بعد التوصل إلى اعتماد اتفاق سياسي. وفي هذا الصدد، ستكون مسألة ضمان الموارد الكافية مسألةً بالغة الأهمية.

٥٦ - وأود أن أشكر ممثلي الخاص، السيد برناردينو ليون، وكذلك موظفي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على العمل الشاق المتواصل الذي اضطلعوا به في ظروف ملتبسة وأحياناً خطيرة، وكذلك على الدعم الذي قدموه لعملية التقييم الاستراتيجي. وأشكر أيضا جميع أصحاب المصلحة الليبيين الذين أطلعوا الأمم المتحدة على آرائهم أثناء القيام بهذه العملية الاستعراضية، وكذلك الشركاء الدوليين على دعمهم المتواصل.
